

أ. الإعتماد على مسؤولين فاشلين غير أكفاء لا يملكون رؤية سليمة في إدارة شئون الحياة اليومية ممثلين في السيد رئيس الوزراء ومعظم السادة الوزراء ومعظم المسؤولين ذوى السمعة السيئة في الكفاءة والأمانة على حدٍ سواء الذين مازالوا قابعين في مناصبهم الوزارية والقضائية والإدارية بغير أن يعرف أحد لماذا ؟. ربما يكون ذلك راجعاً إلى كونهم مسؤولين سهلى القياد والإنصياع لأوامر من يختارهم ولكن الإعتماد على العاجزين والفاشلين والخانعين في الإدارة يصيب مصالح الوطن والشعب في مقتل ويؤدى إلى مزيد من التدهور والخراب وهو ما نشهده من أحوال الوطن ونحيا فيه على مدى الشهور السبعة الماضية بغير أن يتبدى

ب. الإعتماد على أفراد محدودين ومُختارين بعَيْنِهم لوَضْع النُظُم السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي سوف تقرر وتحدد إطار الحياة في الوطن لعقود مُقْبلة وهذا أمر خطير وحيوى لا يستطيع فرد أو مجموعة أفراد مهما كثرُوا أن يضْطلِعوا به بمعزل عن فئات الشعب التي ستوضَعْ من أجلها هذه النظُم مما يعكس روح الإستبداد التي لم تزل كامِنة في نفوس البعض من المسؤولين رغم ما لحق بالوطن من جرائها من خراب وإنحطاط وتدمير ناهيك عن كون البعض من هؤلاء الأفراد المُختارين من ذوى الأهواء والتوجُهات المعروفة سلفاً والمرفوضة من غالبية فئات الشعب المصرى وكون بعضهم الآخر لا يصلُح للإعتماد عليه في مثل هذه

المهمة الجسيمة ولا يمكن إئتمانه عليها لأسباب كثيرة تتعلق بقدراته العقلية وإمكاناته الفكرية ونزاهته المالية وما إلى ذلك من أسبابٍ واضحة للجميع عدا من يختارُهم لهذه المهمة!.

ت. معاندة المنطق السليم وتجاهُل حكمة ودروس التاريخ وغض الطرف عن تجارب الواقع في الدول المتقدمة بالإصرار على بعض القرارات التي تقف حجر عَثْرَة أمامَ أي نهضةٍ مرجُوة للوطن مثل الإصرار على شغل العمال والفلاحين لنسبة ٥٠٪ من مقاعد مجلسي الشعب والشوري بدعاوي لا يصدقها أو يفهمها أو يقتنع بها أجِد فوضع خطط التقدُّم والتنمية والتحديث لمناحي الحياة المختلفة هـو واجب وإختصاص النُخْبَـة والصَفوَة من أفراد الشعب الذين يتميزون بالعلم والخبرة والكفاءة والأمانة وليست من مهام العمال والفلاحين الذين يضطلعون بواجباتهم في مجالاتٍ أخرى يختصُّون بها مثلما تضطلع كل فئة حرفية ومهنية أخرى بما تختصُّ به من أعمال مثل الأطباء الذين يختصون بالخدمات الصحية والمدرسين الذين يختصون بالمهام التربوية والتعليمية .. الخ.

ث. الصبرُ غير المبَرر وغير المفهوم وغير المقبول على العديد من الظواهر الإجرامية والتخريبية التي تنتشر في أرجاء الوطن إنتشارَ النار في الهشيم يتبدى أسوأها في ظواهر البلطجة وتهديد الأمن وترويع الآمنين وتتدرج في السوء مرورا بحالة الإنفلات الأمني الذي تمارسه وتشجع عليه وتتمادي فيه بغير أن تُرْعُـوي قـواتُ الشرطة بإصرار قطاعاتٍ كبيرةٍ منها حتى الآن على خيانة الأمانة المنوطة بهم وتجاهُل واجبهم في حماية الشعب والوطن وهو ما أقسموا عليه كأساس لعملهم الذي يتقاضون عليه أجرا وإنتهاءا بالإعتصامات والمظاهرات وجرائم قطع الطريق وإقتحام وتدمير المباني والممتلكات العامة وتعطيل وسائل المواصلات .. الخ.

ج. العجز عن التحديد الصحيح لأولويات العمل الوطني المطلوبة في هذه المرحلة العصيبة من حياة الشعب والتي يجب أن تركز أولا وقبلَ أي أمر آخر على الوفاء بإحتياجات المواطنين المعيشية التي يعاني معظمهم من عدم قدرتهم على الوفاء بها لأنفسهًم ولأسرهم وهو أمر خطير يشكل مخزوناً لا ينفذ للغضب والعجز واليأس والإحباط سرعان ما ينفجر بغير توقع وبغير حدود لدى إندلاع أي شرارة غضب لأي سببِ آخر. أما الهروب من مواجهة هذه التحديات وتجاهُلها والخلط المتعمَد للأوراق في تحديد هذه الأولويات الواضحة والمنطقية بالتركيز على تُرهات وسفسطات الحد الأعلى والحد الأدنى للأجور والمبادىء الحاكمة للدستور ونظام الإنتخابات والمحاكمات الصورية للصوص الوطن دون إتخاذ الإجراءات الرادعة تجاههم ومهازل محاكمة الرئيس السابق وأعوانه وعُتاة الفاسدين والمفسدين في نظام حكمه فكلها أمور تزيدُ من مخزون الغضب الشعبي في الصدور وتدفع بالأمور إلى مَنْحَى مُرُوعٌ لا يعلم بدايته أو مساره أو نهايته غيرُ الله.

ح. التخبُّط الغريب والتباطؤ الأكثر غرابة والتردُّد الذي طال أمَّدُه في تقرير وإتخاذ الخطوات الضرورية لتهدئة وإمتصاص غضب قطاعات الشعب المطحونة بالفقر والعَوَزُّ والحرمان بالبدء في تفعيل مباديء العدالة الإحتماعية بالوسائل المعروفة لدي خبراء الإدارة والإقتصاد والإجتماع والتي تشمل وسائل العدالة الضريبية مثل إصلاح الإختلالات الضريبية الشاذة التي تصبُّ في صالح الأغنياء على حساب الفقراء ووسائل العدالة الوظيفية مثل تقويم هياكل الأجور المتفاوتة بغير مبرر أو منطق معقول ووسائل العدالة الإنسانية بالحل الفعلي لمشاكل الفئات الأكثر بؤسا التي تحيا خارج هامش الحياة في الوطن والتي تمثل قنابلَ موقوتة تنتظر فقط الظروف المناسبة لإنفجارها بغير توقع وبغير قدرةٍ على التحكم فيها أو إحتواء عواقبها مثل الباعة الجائلين وأطفال الشوارع والمشردين بلا مأوى ووسائل العدالة الإقتصادية مثل الضبط الحازم والرادع للأسواق بوسائل التسعير العادل للسلع إعتمادا على حساب التكاليف والعقاب الرادع بالحظر والمصادرة والسجن لممارسات الغش والخداع والنصب والإحتكار والمغالاة .. الخ.

٦. يجب على جميع المخلصين المحبين لـوطنِهم مسـؤولينَ ومـواطنين إدراك مهـاوي الخطـر الـتي تتهددُنـا جميعا والتي يوشك أن ينزلق إليها الوطن وهو أمرٌ ـ لا قدر الله له أن يحدث ـ مُخيف سيكون بمثابة نكسةٍ قاصِمَة ونكبةٍ أشد وطأة من هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ التي لا نزال نعاني من عواقبها حتى الان رغم مرور كل هذه العقود على حدوثها وهو درس من دروس التاريخ يفرض على الجميع ـ حكاماً قبل المحكومين ـ تنحية المطامع والأهواء الشخصية جانبا وإستحضار روح الفداء والوطنية وبذل المزيد من الجهود والأعباء والإلتزامات والواجبات لإنقاذ الثورة التي صارت الأمل الوحيد أمامنا لتحقيق النهضة التي نحلم بها جميعا لهذا الوطن. والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم أستاذ الوراثة الطبية _ كلية طب جامعة عين شمس الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem Professor Of Medical Genetics Faculty Of Medicine, Ain-Shams University Cairo, Egypt Phone: 0125874345

https://sites.google.com/site/mszsalem/